

السودان = أوضاع = حقوق = الإنسان = تشهده = تدهور = في = دارفور = بعد = مضي = خمسة = أشهر = على = توقيع = اتفاقية = السلام

برغم التوقيع على اتفاقية السلام في دارفور، حدث مزيد من القتال والنزوح والشكوك حول المستقبل في السودان. ومع عجز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى الآن عن حماية المدنيين، تكرر منظمة العفو الدولية مجدداً دعواتها إلى السودان للموافقة على نشر قوة لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لحماية المدنيين دون مزيد من التأخير. ويرسم تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية اليوم تحت عنوان السودان: توسل السلامة صورة قائمة للأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان في دارفور.

وقد شنت الحكومة السودانية مؤخراً أكبر هجوم عسكري منذ أكثر من سنة في شمال دارفور. وتجري عمليات قصف جوي واسعة النطاق. وتتسم الهجمات بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجمات غير المتناسبة وتلك التي تشن بلا تمييز والهجمات المباشرة على المدنيين. ويبدو في أغلب الأحيان أنه يتم استهداف عيادات ومدارس، مثل مدرسة في الحسن في OV يوليو/تموز. وفي قصف حدث مؤخراً في OT سبتمبر/أيلول في كوسا كورنا بالقرب من سيح الواقعة في شمال - شرق الفاشر، قُتلت ثلاث نساء: حليمة عيسى أبقر وشقيقتان هما مريم وحواء إسحاق عمر.

ويصف التقرير كيف أنه في أجزاء كبيرة من غرب دارفور، يتمتع الجنود بسيطرة شبه تامة ويحتلون تدريجياً الأرض التي أُخليت من سكانها بسبب النزوح القسري الهائل الذي حدث في العامين OMMP و OMMQ. ويعيش النازحون في سجون فعلية في المخيمات، بينما تستمر عمليات القتل غير القانونية والنزوح القسري والاختطاف والاعتصاب من جانب قوات الحكومة السودانية والجنود.

وكما قال رجل من المساليت من توموغا في غرب دارفور :

"أخرجنا الجنود من منازلنا. وما زالوا هناك، ينتظروننا ... فإذا توجه أحد الرجال إلى الحقل، يتعرض للضرب على أيديهم. وإذا كانت امرأة ... فإنهم يفعلون كل شيء بالنساء".

والنزاع أخذ بالانتشار إلى شرق تشاد. وقد بدأت هجمات الجنود ضد المدنيين في تشاد مباشرة عبر الحدود من دارفور في أواخر العام OMMR وما زالت مستمرة. وأقامت المجتمعات المحلية التي تعرضت للهجمات صلات مع الجماعات المسلحة في دارفور المعارضة للحكومة السودانية التي تجند الآن أشخاصاً من داخل هذه المجتمعات. ولوضع حد للهجمات على المدنيين ولمنع النزاع من الانتشار، ينبغي الآن وقف الهجمات عبر الحدود.

ولم تتمكن بعثة الاتحاد الأفريقي من حماية المدنيين بصورة فعالة، كما شهد العديد من اللاجئين الدارفوريين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في شرق تشاد. وقد أثبتت البعثة عجزها عن وقف الهجمات التي تشنها الحكومة والجنود، فضلاً عن تقاعسها عن التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار بحسب التفويض المعطى لها. ونزع إخفاؤها المتكرر في توفير الحماية خلال السنوات الأخيرة المصادقية عنها بنظر أبناء دارفور. وهم يتطلعون الآن إلى الأمم المتحدة كي تُوفر لهم الحماية التي هم بأمرس الحاجة إليها.

وقال لاجئ آخر في التقرير لمندوبي منظمة العفو الدولية في تشاد إن:

"الاتحاد الأفريقي ليس موجوداً في مخيم النازحين داخلياً في مورني، لكنه أفراده غالباً ما يأتون لقضاء حاجات في البلدة. وعندما يحضرون، لا يتجرأ الجنود على شن هجوم. والاتحاد الأفريقي لا يهتم بالنازحين. ولا يتخذ أي إجراء بعد أن نقدم شكوى. وعندما تتعرض الفتيات للاغتصاب في جوار المخيم، يكون رد الفعل الوحيد للاتحاد الأفريقي إعادة الفتاة إلى المخيم. ولا يُجري أي تحقيق في الحادثة".

وقد تعرض سكان دارفور لمعاناة لا توصف طوال فترة النزاع الدائر في دارفور. وتدعو منظمة العفو الدولية أعضاء مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي إلى ضمان موافقة السودان على نشر جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على حماية المدنيين إلى حين نشر جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى :

الموافقة على نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي NTMS؛
السماح لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بمواصلة العمل في دارفور إلى حين نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛
وقف جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الهجوم العسكري الحالي.

وتحث منظمة العفو الدولية الجماعات المسلحة داخل جبهة الخلاص الوطني على :

ap0 اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان عدم إقدام قواتها على انتهاك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك واجبها في عدم إقامة وجود لها بين السكان المدنيين في دارفور.

وتناشد منظمة العفو الدولية أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي :

اتخاذ موقف موحد مشترك لضمان موافقة السودان على نشر جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة؛
تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتمكينها من ممارسة صلاحياتها في حماية المدنيين إلى أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تسلم مهامها.